تاريخ المؤسسة العلمية بالمغرب

ذ – محمد كنون الحسني
رئيس المجلس العلمي المحلي بطنجة

إن استمرار رسالة الإسلام مع الأجيال في تغيراتها وتقلباتها، ورسوخ التدين في حياة الأمة المغربية؛ يقتضي أن يساير العلماء هذا التطور وأن يعاد النظر في جزئيات وآليات الشأن الديني برؤية جديدة مستمدة من روح الدين ومقاصده،
ومسايرة للتطورات التي تطرأ على المجتمع الإنساني على مختلف الأصعدة، ففي الحديث الشريف: « إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد للناس أمر دينهم»[1].

ولسنا في حاجة إلى التنبيه على أن هناك نواح ومجالات لايمكن أن يدركها التجديد، كأمور العقيدة والعبادات، التي حددها الوحي وفصلها فلا تجديد فيها ولا تغيير, وإنما الاجتهاد وإعادة النظر في قراءة النصوص واستنباط الأحكام المتعلقة بالمعاملات والعلاقات بين الناس وما يستجد في حياتهم من مظاهر وظواهر .

فالدين لا يقوم على العلاقة بين الإنسان المؤمن وربه فحسب بل يشمل علاقات الفرد بالجماعة والأمة وولي الأمر، مما يوحي إليه ما ذهب إليه العز ابن عبد السلام - من أهل القرن السابع - في كتابه" قواعد الأحكام في إصلاح الأنام " من الكلام في أسباب جلب المصالح ودرئ المفاسد، والمصالح التي في الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات.

ولهذا وذاك حرص ملوك مختلف الدول التي تعاقبت على العناية بشؤون الإسلام وإجراء العمل لأحكامه للدود عن عقائده ونشر تعاليمه الصحيحة للناس، ليكونوا على بينة وبصيرة من أوامره ونواهيه, وعلى مر العصور وتعاقب الأجيال اجتهد العلماء في تفسير النصوص وانصرفوا إلى استنباط أحكام الشريعة في بعض الظواهر والقضايا التي جاءت بها تعاقب الأيام والليالي وتطور الأمم والشعوب.

فمنذ فجر الدولة المغربية أسهم العلماء في إرساء أركانها بالجهود التي بذلوها لاستقرار الحكم في بيت الشرفاء الأدارسة، وإقامة البيعة الشرعية لحفظ الحقوق وتوحيد الأمة تحت راية الإسلام ، ونشر مراكز تحفيظ كتاب الله ودراسة علومه، وإقامة القسط الذي هو مناط تحقيق تفاصيل الشرع على مقتضى الكتاب والسنة ، ثم

اتجهت عنايتهم إلى ضرورة الاستقرار على مذهب واحد ووضع ثابت من ثوابت الهوية الدينية والفقهية للأمة المغربية، فهداهم الله إلى تبني مذهب الإمام مالك، حيث يسر الله لذلك الفقيه الجليل دراس ابن إسماعيل من تلامذة ابن أبي زيد القيرواني الذي أدخل مذهب مالك إلى المغرب ووضع الأسس الأولى التي اجتهد العلماء بعده في تدعيمها وفتح مجالات العمل والاجتهاد فيها.

ومند ذلك التاريخ قامت مشيخة العلماء في المغرب متمثلة في جماعة من العلماء تعتبر مرجعا في الدين، وكتلة للدفاع عن مصالح الجماعة، اكتسبت قوتها وصلابتها من علمها، وصرامة سلوكها، وحرصها على جلب المنافع للأمة ودرئ المفاسد عنها.

وبعد العهد الإدريسي نجد العلماء يؤسسون بتحالف مع قبائل صنهاجة الصحراء دولة أو سع وأقوى تجمع شتات إمارات وقبائل عديدة في الداخل، وتضطلع بمصالح المغرب في الخارج، إنها الدولة المرابطية التي كان من أبرز مؤسسيها علماء أفذاذ منهم: عبد الله بن ياسين المصمودي، ووجاج بن زولو اللمطي، وأبو عمران الفاسي، الذين عملوا على استمالة القبائل وتوحيد الإمارات ووضع أسس الدولة وسبل بنائها، وقد انبرى في هذا العهد عالم جليل وضع لملوك هذا العهد برنامج عمل تضمن التدابير المحتاج إليها في السياسة والاقتصاد، وهو محمد بن الحسن الحضرمي المعروف بالمرادي الذي ألف كتابا سماه: " السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة" رسم فيه حدود العلاقة بين العالم وولي الأمر ، وبين ولي الأمر والرعية، حدد فيه الاختصاصات فقال: " لقد نظمت لك في هذا الكتاب دررا من آداب الإمارة والوزارة، وفصلت لك في ثناياه فصولا من أنواع الإدارة والاستشارة، واصفة لآداب المتقدمين، كاشفة لأمر الدنيا والدين.."[2] ، إلى أن يقول: "العالم بستان سياجه الدولة، والدولة سلطان تحيى به السنة، والسنة سياسة يسومها الملك، والملك راع يعضده الجيش، والجيش أعوان يكفلهم المال، والمال رزق تجمعه الرعية، والرعية عبيد يتعبدهم العدل، والعدل مألوف، وهو حياة العالم".

ومنذ هذا العهد تبدت معالم خطة مشيخة العلماء في نصح ولاة الأمر وتوجيه الرعية من أجل ضمان الاستقرار، ونبذ كل أساب الفتنة، فتوجهوا إلى توحيد مرجع الأمة الفقهي السني في إطار المذهب المالكي وإرساء قواعده، ووضعهم لعامة الناس مادة تفصيلية يعتمدونها في تدينهم ومعاملاتهم مقتبسة من موطا الإمام مالك.

وهكذا أضحت مجالس المرابطين غاصة بالعلماء والفقهاء يستشيرونهم ويتذاكرون معهم في الأمور الدينية والدنيوية، فكان رباط عبد الله بن ياسين مجلسا علميا متواصلا قال عنه المراكشي: (فانقطع إلى أمير المسلمين من الجزيرة – الأندلس – من أهل كل علم فحوله، حتى أشبهت حضرته بني العباس في صدر دولتهم)[3]، واستمرت تلك المجالس على عهد يوسف بن تاشفين وولده وخليفته، فكان تقديم العلماء والفقهاء واستشارتهم والأخذ برأيهم.

ولقد واضب العلماء على بناء مقومات الهوية الدينية المغربية، وترسيخ ثوابت الأمة في العهد الموحدي بالرغم من دعوة النظام الجديد للرجوع إلى الأصول واتهام الفقهاء بالتجسيم في مجال العقيدة، فإلى جانب جهودهم في تعميق أقدام المذهب المالكي وعملهم على انتشار كتبه ومؤلفات رجاله، وبالإضافة إلى ما استقر من يقين بالضرورة الشرعية للإمارة المومنين، فقد استقر المغرب في هذا العهد على العقيدة الأشعرية التي هي وسط بين التأويل والتشبيه، بعد أن أدخلها الإمام عثمان السلالجي وأرسى قواعدها ووضح معالمها ثلة من العلماء، كما قاموا بترسيخ الركن الرابع من ثوابت الأمة وهو التصوف الذي أقام صرحه فقهاء وصلحاء من أمثال: علي بن حرزهم وأبي مدين شعيب الأنصاري، فقد ظهرت " جماعة من الصوفية الكبار أصحاب النزعات الفلسفية وأنبثت مذاهبهم المختلفة في الناس.. كأبي الحسن المسفر وأبي العباس السبتي، وأبي محمد صالح الآسفي"[4].

وبصفة عامة فقد واصل علماء المغرب في هذا العهد بناء مقوماتهم الشخصية، وتاريخهم المجيد بالدفاع عن الدين والتفاني في حب الوطن، وبيان مقاصد الشريعة وشرح مضامينها، وتنزيل نصوصها على واقع الناس وقضاياهم، خاصة فيما يتعلق بالدفاع حتى الاستشهاد عن أطراف البلاد، والحرص على تحصين الأمة من الوقوع في المحظور، خصوصا ما يتعلق بتجنب الغصب واكتساب المال الحرام، ويذكر في هذا الباب العالم الجليل أبو محمد يسكر الكورائي التادلي، والقاضي يوسف بن الحكم، والفقيه علي المغيلي، والفقيه الكاتب أبو عمران التميمي وغيرهم.

وكان الخلفاء الموحدون يعقدون مجالس علمية مع أشياخ العلماء وكبارهم للاستشارة وتبادل الرأي في القضايا الكبرى والأمور الجسيمة التي تعترض الدولة، وكانوا

يفتتحون هذه المجالس بطرح مسألة علمية معينة من طرف الخليفة أو من ينوب عنه، ثم يشرع العلماء في مناقشة المسألة والجواب عنها متدرجين حسب مكانتهم ومراتبهم[5].

ولقد استأنفت المشيخة العلمية سيرها إلى الأمام في ظل الدولة المرينية التي ما فتئت ترعاها وتشجعها بمد يد العون إلى رجالها، وعقد مجالس علمية سلطانية كانت مشعلا مشعا للعلم والمعرفة في أرجاء البلاد، أعلى سناها عباقرة كبار من أمثال العلامة ابن خلدون ولسان الدين ابن الخطيب والزواوي ومحمد بن الفضل بن الصباغ ومحمد السطي وأبو عبد الله المقري التلمساني، وغيرهم، ومن عوامل ازدهار هذه المجالس في فترة حكم أبي الحسن المريني مده لجسور التبادل والتعاون الثقافي والعلمي بينهم وبين علماء العالم العربي والإسلامي عن طريق المراسلة[6]، واصطحابه للعلماء والفقهاء في رحلاته وأسفاره.

وبفضل هذا الاعتناء والتعاون بين ملوك الدولة المرينية وعلمائها واصل العلماء بناء رعايتهم للمجتمع في إطار ترسيخ المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، كما استطاعوا تحقيق غايات ثلاث:

أولها: الترابط القوي بين الدولة والعلماء والحضور المؤثر لمشيخة العلم في وضع أسس الدولة وسلطتها، من خلال تقريرهم بأن الأرض التي لاتجري فيها سلطة الحاكم العادل هي أرض سائبة لاضمان فيها.

ثانيهما: العمل على تعليم الناس وتثقيف الناشئة ، فقد بنى سلاطين هذه الدولة مدارس لتأطير المجتمع أضحت منابر للعلماء تجمع بين تعليم الناشئة وتثقيف العموم، اعتلاها علماء كبار من أمثال العبدوسي وأبي الفضل الوليد ....

ثالثهما: تأليف الكتب العلمية خاصة المناسبة منها لتدريس العلوم الإسلامية في المدارس التي أسست على هذا العهد.

وعلى عهد الوطاسيين أضحى اهتمام العلماء منصبا على إنقاذ البلاد من الاحتلال وإصلاح المجتمع والتصدي للانحرافات، حيث ظل العلماء متشبثين بالبيعة التي في عنقهم منافحين عن سلطة الدولة، فقد ألف اليسيتني كتابا في حقوق السلطان على الرعية وحقوق الرعية على السلطان، ورابط العلماء في حراسة الثغور، كماقام الشيخ أحمد زروق للتصدي لكل انحراف في السلوك والتصوف السني.

وواصل العلماء هذا المشروع في ظل الحكم السعدي، وطوروه على عهد الشرفاء العلويين حيث برزوا لمؤازرة الدولة الجديدة في حمايتها للثغور ودفاعها عن الثوابت والمقدسات، وتجندت الأسر العلمية لنشر العلم وتثقيف المجتمع، وحرص العلماء على نصح الأمة وتوجيهها فقد كتب اليوسي رسائله المشهورة في النصح والتوجيه، وطرح آرائه في عدد من القضايا السياسية.

وقد كان ملوك الدولة العلوية يصطفون جهابذة العلماء وأساطين الفكر لمجالسهم يتخذونهم شيوخا لهم ومستشارين، ولم يلبثوا أن طورا مجالسهم الخاصة مع شيوخهم إلى مجالس علمية عامة أضحت مجالا للجدال والنقاش بين العلماء في مواضيع عامة وخاصة.

وتطور هذا العمل وتوسع على عهد السلطانين سيدي محمد بن عبد الله ومولاي سليمان الذين كانا من العلماء المشاركين في النقاش والمطارحات العلمية، المشجعين على الإصلاح والتربية والتكوين.

وحين أضحى المغرب على عتبة فرض الحماية، ولما أصبح يتعرض لمختلف الضغوطات الخارجية " واجه العلماء الأوضاع الجديدة بالتحفظ تارة وبالتفاعل والمبادرة تار ة أخرى، فكتبوا مطالبين بالإصلاحات في عدد من الميادين على رأسها الجيش، ووضعوا بيانات في التضامن مع الجزائر بعد احتلالها، ودعوا إلى الجهاد، واستنكروا الامتيازات الأجنبية، وحكموا بالمقت والخيانة على الذين استجاروا بالحمايات الدبلوماسية، وطالبوا بحماية الصناعات المحلية"[7].

وحين فرضت الحماية على المغرب تشبثوا ببيعتهم الشرعية، وتصدروا قيادات الحركة الوطنية، ووقعوا على عرائض المطالبة بالإصلاح والاستقلال، دون أن ينسوا مهمتهم في الإصلاح والتربية والتعليم، إذ وقفوا في وجه الطرق الصوفية المنحرفة، ونددوا بكل اتجاه مخالف للمذهب القويم في السلوك، وأسسوا مجالس علمية منها مجلسا علميا للإشراف على جامع القرويين بفاس، وآخر لجمع شمل العلماء وتدبير شؤون الإرشاد والتربية بتطوان.

وبعد حصول المغرب على استقلاله بادر العلماء إلى تجديد مشيختهم العلمية وذلك بإفراغها في قالب قانوني حديث، فأسسوا رابطة علماء المغرب لجمع شمل العلماء وتوحيد كلمتهم وجهودهم من أجل حماية الملة والدين،

وفي سنة 1981 قرر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه إحداث المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية من أجل الحفاظ على المقومات الإسلامية وترسيخها في نفوس الأمة، وتطهيرها من كل ماشاب صفوفها من زيغ وبدعة, كما جاء في الظهير الشريف المؤسس لهذه المجالس: " وقد رأينا بعد أن أصبحنا نشاهد ما ينذر به شيوع بعض المذاهب الأجنبية من خطر على كيان الأمة المغربية وقيمها الأصيلة أن يستمر عملنا المتواصل في إطار مؤسسات تنتظم فيها وتتناسق جهود العلماء للعمل برعاية جلالتنا الشريفة بالإسلام ولإقامة البرهان على أن ما جاء به صالح لكل زمان ومكان وفي أمور الدين والدنيا معا, وإن فيه غنى عن ما عداه من المذاهب والعقائد التي لاتمت بصلة إلى القيم التي يقوم عليها كيان الأمة المغربية". وهكذا ثم إحداث المجلس العلمي الأعلى وستة عشر مجلسا موزعة على تراب المملكة.

وسيرا على سنة أسلافه الميامين ومواصلة لنهج والده المقدس بادر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمجرد اعتلاءه عرش أسلافه المنعمين بتجديد هذه المجالس وتوسيعها حيث رفع عددها إلى تسعة عشر مجلسا, وخاطبها أثناء تنصيبه لها بتطوان في منتصف شهر رمضان1421 موافق 15 دجنبر 2000بقوله: " إننا نريد من مجالسنا العلمية أن تكون مجالا رحبا يبيح للعلماء أن يؤدوا رسالتهم الدينية والوطنية بدءا بتأطير المواطنين والمواطنات أينما كانوا لتحصين عقيدتهم وحماية فكرهم وإنارة عقولهم ملتزمين بدينهم ومقدساتهم غير مهددين بتيارات التشويه والتحريف" ,وعلى هذا النهج الراقي الذي تجلت فيه جميع المقومات الحضارية والدينية الأصيلة, مضت هذه المجالس في عملها تستند على أصول هذا الدين ومصادره التشريعية وتستنير بتوجيهات أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي سنة 1425 هجرية 2004 ميلادية اقتضى النظر الشريف تأهيل الحقل الديني وتجديده, تحصينا للمغرب من نوازع التطرف والإرهاب, وحفاظا على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح, عبر آليات منهجية جديدة تجعل من المجالس العلمية

مؤسسات متنورة تجمع بين فقه الدين والانفتاح على قضايا العصر, وتقترب أكثر من هموم المواطنين وتساؤلاتهم وتطلعاتهم, خاصة الشباب منهم، وتصون المجال الديني من الظواهر السلبية التي تسيء إلى مكانة الإسلام وقيمه النبيلة. ومن أجل هذا الغرض أمر جلالته بإحداث مديريات جديدة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية, ومندوبيات جهوية وإقليمية, كما وسع من اختصاصات المجالس العلمية, ورفع عددها إلى ثلاثين مجلسا, وجعل لها فروعا في العمالات والأقاليم القريبة منها, وحرص على إشراك المرأة المتفقهة في هذه المجالس لتشارك الرجل في الوعظ والإرشاد والتوجيه.

وفي العاشر من ربيع الأول 1425 ترأس جلالته حفل تنصيب أعضاء المجلس العلمي الأعلى ورؤساء وأعضاء المجالس العلمية المحلية بمدينة الدار البيضاء وخاطبهم بقوله: " إننا قد وضعنا طابعنا الشريف على ظهائر تعيين أعضاء المجالس العلمية في تركيبتها الجديدة .... لتقوم من خلال انتشارها عبر التراب الوطني بتدبير الشأن عن قرب, وذلك بتشكيلها من علماء مشهود لهم بالإخلاص لثوابت الأمة ومقدساتها والجمع بين فقه الدين والانفتاح على قضايا العصر , حاثين إياهم على الإصغاء إلى المواطنين, ولا سيما الشباب منهم بما يحمي عقيدتهم وعقولهم من الضالين المضلين, حريصين على إشراك المرأة المتفقهة في هذه المجالس, إنصافا لها ومساواة مع أخيها الرجل.."

وهكذا توسعت دائرة المجالس العلمية وتعددت مهامها ومسؤولياتها وأضحت مطالبة بالإشراف على مجموعة من المجالات منها:

تأطير المواطنين والمواطنات وتعليمهم أمور دينهم, والإجابة عن تساؤلاتهم وتطلعاتهم, خاصة الشباب منهم, وصيانة للمجال الديني من الظواهر السلبية التي تسيء إلى مكانة الإسلام وقيمه النبيلة.

صيانة الثوابت الدينية: العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني.

توسيع نطاق الوعظ والإرشاد والدروس والمحاضرات والندوات العلمية.

العناية بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والمساهمة في محو الأمية.

تنظيم دورات تكوينية للوعاظ والخطباء والأئمة وسائر القيمين الدينيين.والانفتاح على العلماء والتواصل مع الجمعيات والهيئات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية.

ولما أصبح العالم على مشارف العقد الثاني من الألفية الثالثة, وأصبح المغاربة يعيشون على شرفات جديدة وتطلعات حديثة, وفي مواجهة تحديات كثيرة تدعوا إلى إعادة النظر في تكوين هيئة العلماء، وإيجاد فرص تيسر للناس مواجهة هذا الواقع الذي أصبحوا يعيشونه, وإنتاج خطاب مناسب مرتبط بالبيئة ومساير لروح العصر, ومؤهل لخدمة الإسلام والنهوض بمهمة نشر المعرفة الشرعية التي تفرز كل المواقف الإسلامية المرجوة. فقد اقتضى النظر الشريف تجديد المجالس العلمية وتوسعتها لتشمل كل العمالات والأقاليم, ولتمنح الأمة المغربية مجموعة بشرية تتحقق من علوم الشريعة وتحملها استيعابا وفهما وسلوكا وحضارة, فتملأ كل الفراغات والفجوات التي يمكن أن يتسلل منها كل تشدد أو انحلال أو خروج عن ثوابت الأمة ومقدساتها, وكل مظهر من مظاهر الشذوذ الفكري والثقافي الذي قد يودي بالأمة إلى إهدار قيمها النبيلة وإدخالها في مواجهات مذهبية حسم فيها المغرب موقفه فيها قديما حينما حدد اختياراته العقدية والمذهبية, وتصوره العام لطبيعة الإسلام.

وهكذا أمر أمير المومنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتوسعة هذه المجالس وانخراط العلماء في المسار الإصلاحي التحديثي الذي يقوده جلالته في شتى المجالات، فقال في خطابه في افتتاح الدورة السابعة للمجلس العلمي الأعلى بتطوان , (... كما تولينا تجديد وإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى, والمجالس العلمية المحلية, وفق منظور طموح يكفل الارتقاء بالخطاب الديني إلى ما نتوخاه بحيث يستوعب واقع الحياة المعاصرة ويحصن شبابنا من فقدان المرجعيات واستغلال الدخلاء المتطرفين ... وسيرا على نهجنا في اعتماد اللامركزية وعدم التمركز قررنا إعادة النظر في خريطة المجالس العلمية المحلية, وهكذا سيتم تعميمها ليكون لكل إقليم أو عمالة مجلسها العلمي ليتحقق ما نلح عليه من ضرورة مراعاة خصوصيات وتقاليد أهل كل منطقة والتجاوب مع تساؤلاتهم الدينية).

ولما جاء دستور 2011 زكى هذه المكانة وزاد من إعلاء شأن العلماء بالتنصيص على دستورية هاته المؤسسة ومكانتها في الشأن العام للأمة، ومباركة انخراطها في تنمية الأمة وإصلاحها وتكوين أبنائها .

[1]- أبو داود برقم 4291، والحاكم 564/4، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي 208/1

[2] كتاب السياسة في تدبير الإمارة، لأبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي المتوفى سنة 489هـ تحقيق محمد حسن اسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت ، ط 1 - 1424- 2003، ص 16

[3] المعجب للمراكشي ،ة طبعة مصر 1949.ص 243.

[4] النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون ، طبعة دار الكتاب اللبناني – بيروت – الطبعة الثانية 1962 ج 1 ص 129.

[5] المعجب للمراكشي 227 والعلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ، محمد المنوني ، طبعة تطوان 1950.ص 39.

[6] نص المراسلة في نفح الطيب ،المطبعة الأزهرية المصرية ج2 ص 544- 547 –

[7] السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الأستاذ أحمد التوفيق الدرس الحسني 1429.